

## تأثير مخاطر مراكز العملات الأجنبية على استمرارية الوحدة الاقتصادية (بحث تطبيقي)

## The impact of the risks of foreign currency positions on the continuity of the economic unit/ Applied research

mohammed.kh198686@gmail.com	جامعة بغداد المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية	محمد خليل ابراهيم
fayhaa@pgiafs.uobaghdad.edu.iq	جامعة بغداد المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية	أ.د. فيحاء عبدالله يعقوب

## المستخلص:

يهدف البحث الى معرفة مدى تأثير مخاطر مراكز العملات الاجنبية المتمثلة في مخاطر الالتزام و مخاطر سيولة و مخاطر تغير اسعار الصرف على استمرارية الوحدة الاقتصادية، وعليه سوف يقدم البحث اطار تطبيقي معرفي يبين العلاقة بين المتغيرات التي تناولها، وتكمن اهمية البحث في ضوء عرضه للإسهامات الفكرية والمعرفية و التطبيقية عن مخاطر مراكز العملات الاجنبية و استمرارية الوحدة الاقتصادية، وتمثل مجتمع البحث بقطاع المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، وشملت العينة على تسعة مصارف ، واعتمدا البحث على سلسلة زمنية تكونت من اربعة سنوات امتدت من سنة 2017 ولغاية سنة 2020. وتمثلت مشكلة البحث في تأثير المخاطر المترتبة بمراكز العملات الاجنبية على استمرارية عمل المصارف، واعتمد البحث على مؤشرات مالية لقياس مخاطر مراكز العملات الاجنبية ، و اعتمد نموذج (Sherrod) لقياس استمرارية الوحدة الاقتصادية، معززاً بالأساليب والبرامج الاحصائية المتمثلة في برنامج (SPSS) لاختبار فرضيات البحث، واهم الاستنتاجات التي توصل اليها، وان عدم الالتزام بالنسبة المحددة وفق التعليمات لصافي مركز العملة الاجمالي بالنسبة الى رأس المال والاحتياطيات السليمة ممكن ان يؤثر على استمرارية المصرف بسبب فرض الغرامات على المصارف المتجاوزة للنسبة من قبل البنك المركزي العراقي وتكون هذه الغرامات كبيرة كلما كانت نسبة التجاوز كبيرة مقارنة بالنسبة المحددة، واهم التوصيات التي توصل اليها ينبغي على المصارف ادارة المراكز جيداً و الالتزام بالنسبة المحددة لصافي مركز العملات الاجنبية الاجمالي بالنسبة الى رأس المال والاحتياطيات السليمة التي تحددها التعليمات رقم (4) لتسهيل تنفيذ قانون المصارف و تعليمات البنك المركزي العراقي لما لها من اثر على استمرارية المصرف.

الكلمات المفتاحية: المخاطر، مراكز العملات الأجنبية، الاستمرارية.

## Abstract:

The research aims to know the extent of the impact of the risks of foreign exchange centers represented in commitment risks, liquidity risks, and exchange rate risks on the continuity of the economic unit. The research in the light of its presentation of the intellectual, cognitive and applied contributions about the risks of foreign currency centers and the continuity of the economic unit, and represented the research community in the banking sector, and the sample included nine private commercial banks listed in the Iraq Stock Exchange, and they relied on the research on a time series consisting of four years that extended from one year 2017 to 2020. The research problem was the impact of the risks associated with foreign currency centers on the continuity of the work of banks, and the research relied on financial indicators to measure the risks of foreign currency centers, and adopted the (Sherrod) model to measure the continuity of the economic unit, reinforced by the statistical methods and programs represented in the program

(SPSS) to test the research hypotheses, the most important conclusions that he reached, and that non-compliance with the specified percentage according to the instructions is pure The overall currency position in relation to the capital and sound reserves may affect the continuity of the bank due to the imposition of fines on banks that exceed the ratio by the Central Bank of Iraq, and these fines are large whenever the percentage of excess is large compared to the specified ratio, and the most important recommendations reached by banks should manage Positions well and adhere to the specified percentage of the total net foreign exchange position in relation to the capital and sound reserves determined by Instruction No. (4) to facilitate the implementation of the Banking Law and the Central Bank of Iraq's instructions because of their impact on the continuity of the bank.

**Keywords:** risk, foreign exchange positions, continuity

### المقدمة :

تمثل التعاملات والعمليات بالعملات الاجنبية دوراً رئيساً في النشاط المصرفي وفي الآونة الاخيرة شهد العالم الكثير من الاحداث و التغيرات سواء كانت اقتصادياً و سياسياً و صحياً متمثل بجائحة كورونا، اذ اثرت هذه التغيرات والاحداث على اسعار صرف العملات و معدلات الفائدة بالعملات الاجنبية و كذلك حركة نقل الاموال بين البلدان شهدت تقيداً نسبياً ايضاً مما اثر ذلك على الوحدات الاقتصادية في العالم، ونتيجة الظروف العالمية وما يمر به البلد من احداث ولعدم انهيار الدينار العراقي كما حصل في دول الجوار والدول العالم الاخرى فقد قرر البنك المركزي العراقي برفع سعر صرف الدولار الامريكي مقابل الدينار العراقي بمقدار يقارب 23% اذ كان سعر الصرف الرسمي لكل دولار امريكي يعادل 1182 دينار عراقي ليرتفع ليكون لكل دولار امريكي 1450 دينار عراقي، مما اثر ذلك على الوحدات الاقتصادية في العراق و الافراد الطبيعيين وأثر ذلك على المصارف ايضاً في حال كون التزامات المصارف بالعملات الاجنبية يفوق استحقاقها لدى الغير وكذلك في حال عدم وجود ادارة جيدة و كفاءة لإدارة مراكز العملات الاجنبية وقراءة الظروف المحيطة والتغيرات بصوره جيدة يمكن ان يؤثر على المصرف ونشاطه، وللمحافظة على الكتلة النقدية و للمحافظة على قيمة العملة المحلية من الانخفاض اكثر اصدر البنك المركزي العراقي تعليماته بالزام المصارف بان تكون نسبة صافي مركز العملة الاجنبية 20% من راس مال المصرف و احتياطياته السليمة بدل من 40 %، والزام المصارف المتجاوزة لهذه النسبة سواء كانت النسبة لصافي المركز بالنسبة الى راس المال و الاحتياطيات السليمة مدينه او دائنة بتخفيضها الى النسبة المحددة و هي 20% وفي حال عدم تخفيض والوصول الى النسبة المحددة اصدر تعليمات بفرض غرامات تصل الى 12% من صافي المركز على المصارف المتجاوزة، مما قد يؤثر على المصارف المتجاوز بمقدار كبير لهذه النسبة في حال عدم مقدرتها لتخفيض صافي المركز الى النسبة المحددة، وعلى ضوء تقدم تكمن مشكلة البحث في تأثير المخاطر المترتبة بمراكز العملات الاجنبية على استمرارية عمل المصارف ، وتتبع اهمية البحث من معرفة مدى تأثير مراكز العملات الاجنبية على استمرارية المصارف. و يهدف البحث الى قياس مخاطر مراكز العملات الاجنبية لغير اغراض المتاجرة وقياس مدى قدرة المصارف العراقية التجارية الخاصة على الاستمرارية.

### المبحث الأول: منهجية البحث ودراسات السابقة

#### أولاً- منهجية البحث

#### 1- مشكلة البحث :

ان الانفتاح الاقتصادي وتوسع استخدام الانترنت زاد من عمليات التبادل التجاري بين الدول و ساعد على سرعة وسهولة تدفق الاموال بين الدول، مما زاد من حجم العمليات والمعاملات المالية التي تتم بعملات اجنبية لدى الوحدات الاقتصادية وخاصة المصارف، نظراً لوضع العالم في الآونة الاخيرة وانكماش الاقتصاد العالمي بسبب جائحة كورونا اثر على الوحدات الاقتصادية

والافراد في العالم بصورة عامة وخاصة في العراق وانعكس ذلك على النشاط المصرفي لكون النشاط المصرفي يتعامل بصورة كبيرة بالعملات الاجنبية مما قد يؤدي الى مخاطر تتعلق بالعمليات والمعاملات التي تتم بالعملات الاجنبية التي يقوم بها المصرف. وعليه يمكن صياغة مشكلة البحث بالتساؤل الآتي: هل تؤثر المخاطر التي تحيط بمراكز العملات الاجنبية<sup>1</sup> على استمراريته عمل المصرف.

## 2-اهداف البحث :يهدف البحث الى تحقيق الآتي:

- أ. قياس مخاطر مراكز العملات الاجنبية في المصارف العراقية التجارية الخاصة.
  - ب. قياس وتقييم مدى قدرة استمرارية المصارف العراقية التجارية الخاصة.
  - ج. قياس علاقة الارتباط وعلاقة التأثير بين مخاطر مراكز العملات الاجنبية واستمرارية الوحدة الاقتصادية.
- 3- أهمية البحث : تتبع أهمية البحث من أهمية النشاط المصرفي ولما له من أهمية في الاقتصاد العراقي، ونظراً لتوسع وازيد التعاملات التجارية بين الدول زاد من التعامل بالعملات اجنبية لذا سيتم التركيز في هذا البحث على مخاطر مراكز العملات الاجنبية لغير اغراض المتاجرة وتأثيرها على استمرارية النشاط.

## 4- فرضيات البحث

يستند البحث على الفرضيات الرئيسة الآتية:

- (H1). هناك علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين مخاطر مراكز العملات الأجنبية واستمرارية المصرف.
- (H2). هناك تأثير ذو دلالة معنوية لمخاطر مراكز العملات الأجنبية في استمرارية المصرف.
- (H3). يتباين تأثير مخاطر مراكز العملات الاجنبية في استمرارية المصرف.

## 5- متغيرات البحث

تتمثل متغيرات البحث بالآتي :

- المتغير المستقل: مخاطر مراكز العملات الاجنبية ( لغير اغراض المتاجرة ).  
المتغير التابع: إستمرارية الوحدة الاقتصادية.

## 6- مجتمع و عينة البحث

يتمثل مجتمع الدراسة بقطاع المصارف التجارية الخاصة والمنشورة بياناتها في سوق العراق للأوراق المالية و البالغ عددها (23) مصرفاً، اما عينة البحث فتكونت من (9) مصارف من مجتمع البحث تم اختيارها بشكل عمدي لتوفر البيانات و المعلومات اللازمة للبحث فيها وتم اعتماد السنوات من سنة 2017 ولغاية سنة 2020 للبحث.

## 7- منهج البحث

يستند البحث على منهجين لتحقيق اهدافه :

المنهج الاستنباطي من خلال مراجعة الكتب والأطاريح و الرسائل والدوريات لتغطية الاطار النظري.  
المنهج الاستقرائي التحليلي من خلال استقراء وتحليل البيانات والمعلومات المالية والادارية الخاصة بالمصارف محل البحث لتغطية الجانب العملي.

<sup>1</sup> . اينما ورد في البحث مراكز العملات الاجنبية يقصد بها مراكز العملات الاجنبية لغير اغراض المتاجرة

## ثانيا- الدراسات السابقة

## 1- دراسة ميرزا ( 2018 )

التفاصيل	المعلومات
عنوان الدراسة	تقويم فرض الاستمرارية للمصارف الخاصة على وفق معايير التدقيق والممارسات الدولية (بحث تطبيقي في البنك المركزي العراقي وعينة من المصارف العاملة في العراق) بحث مقدم إلى/ مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية- جامعة بغداد وهو جزء من متطلبات نيل شهادة محاسب قانوني وهي أعلى شهادة مهنية في حقل الاختصاص يتمتع حاملها بجميع حقوق وامتيازات شهادة الدكتوراه.
مجتمع وعينة الدراسة	المصارف الخاصة و تمثلت العينة بمصارف عدد (2) و البنك المركزي العراقي - دائرة مراقبة الصيرفة .
اسلوب اختبار الفرضيات	اعتمد الباحث على الاسلوب التحليلي الوصفي لاختبار فرضيات الدراسة .
نتائج الدراسة	لا يوجد افصاح في تقرير مراقب الحسابات عن وجود المخاطر الجوهرية التي تؤثر على الاستمرارية المصرف بسبب ضعف الاجراءات التدقيقية المنفذة من مراقب الحسابات. وهناك ضعف في تنفيذ الوسائل و الادوات للرقابة الاشرافية لدى البنك المركزي العراقي للتأكد من استقرار النظام المصرفي والكشف عن مخاطر التعثر و الفشل في الوقت المناسب.

## 2- ANGHELACHE, el at,(2019)

التفاصيل	المعلومات
عنوان الدراسة	"Currency risk management model"
مجتمع وعينة الدراسة	نموذج ادارة مخاطر العملات / بحث منشور الوحدات الاقتصادية في رومانيا
اسلوب اختبار الفرضيات	استخدمت الدراسة أسلوب التحليلي لإختبار فرضيات الدراسة.
نتائج الدراسة	توصلت الدراسة الى ضرورة تحليل سعر الصرف عند الاستيراد وسعر الصرف عند التصدير لان كلاهما له تأثير على النتيجة النهائية للشركة المعنية. ويجب توافر الإدارة المناسبة القادرة على التنبؤ والمراقبة واتخاذ الإجراءات لتقليل مخاطر العملات.

## المبحث الثاني: الاطار العام لمراكز العملات الأجنبية و استمرارية الوحدة الاقتصادية

## أولاً: مراكز العملات الأجنبية

## 1-1: تعريف العملة الأجنبية

تعرف العملة الأجنبية على انها اي عملة غير عملة المحلية (الوطنية) (Jankensgard,etal,2020:18)، او هي اي عملة غير العملة الوظيفية للوحدة الاقتصادية (Ernst & Young,2020 :1131)، و تعرف العملة المحلية على انها العملة التي تقيس بها الوحدة الاقتصادية اداؤها المالي وتبلغ عنه، اما العملة الوظيفية فهي عملة البيئة الاقتصادية التي تعمل بها الوحدة الاقتصادية وتنفذ عملياتها الرئيسية من خلالها (ابو نصار و حميدات،2019: 284).

## 1-2: تعريف مراكز العملات الأجنبية

وهي ما تمتلكه الوحدة الاقتصادية من موجودات بالعملات الأجنبية والتي تشمل النقد الاجنبي والحسابات المدينة بأنواعها والاستثمارات الأجنبية وكذلك اي مطلوبات على الوحدة الاقتصادية بالعملات الأجنبية مثل الحسابات الدائنة بأنواعها وكذلك القروض والودائع بأنواعها.

## 1-3: انواع مراكز العملات و أوضاعها: قسمها ( Anghelache,elat,2019:29) الى نوعين وهما كما يلي :

أولاً - مركز العملة المفرد: يمثل هذا المركز الفرق بين اجمالي الموجودات والمطلوبات لكل عملة اجنبية، وعرفته تعليمات تسهيل قانون المصارف رقم (4) لسنة (2011) على انه الفرق بين ارصدة حسابات العملات الأجنبية الظاهرة في جانب الموجودات في

المركز المالي للمصرف وارصدة الحسابات الدائنة للعملات الاجنبية الظاهرة في جانب المطلوبات في المركز المالي، ولكل عملة من العملات الاجنبية التي تم تعامل بها من قبل المصرف ويضاف لهو صافي العمليات الأجنبية الآجلة التي تتم خارج الميزانية. وتوجد ثلاثة اوضاع فيه وهي (Steiner,2002:7-8):

(1) - **الوضع الطويل:** يكون مركز العملة المفرد طويلا اذا كانت موجوداته اكبر من مطلوباته ، او عندما تكون الاموال التي تم اقراضها اقل من الاقتراضات المستلمة ، مما يؤدي الى فائدة اذا قلت قيمة عملة المركز .

(2)- **الوضع القصير:** يكون مركز العملة المفرد قصيرا اذا كانت موجوداته اقل من مطلوباته ،او عندما تكون الاموال التي تم اقراضها اكبر من الاقتراضات المستلمة ،مما تؤدي الى منفعة اذا زادت قيمة عملة المركز .

(3)- **الوضع المتوازن:** يكون مركز العملة المفرد متوازنا اذا كانت موجوداته تساوي مطلوباته.

ثانيا - **مركز العملة الاجمالي:** وهو صافي رصيد الموجودات بالعملات الاجنبية التي تحويها الوحدة الاقتصادية جميعا مقابل المطلوبات لهذه العملات الاجنبية المقومة بالعملة المحلية ، وبينت تعليمات تسهيل قانون المصارف رقم (4) لسنة (2011) المركز الاجمالي على انه مجموع مراكز العملات المدينة او مجموع مراكز العملات الدائنة ايها أكبر بعد تحويلهما الى الدينار العراقي .

**أوضاعه:** مشابهة الى اوضاع المركز المفرد وهي الوضع الطويل والقصير والمتوازن ولكن يكون لجميع العملات ويكون مقوم بالعملة المحلية والعملة المحلية للعراق هي الدينار العراقي .

اما (Jacqueline,2002:7) قسم المراكز الى:

**مركز الصرف المفتوح:** ويكون في حالة قيمة الحقوق (الذمم التي بحق الغير للوحدة الاقتصادية) تختلف عن قيمة الديون على الوحدة الاقتصادية بنفس العملة الاجنبية لأجل معين معطى، وهو مشابه الى المركز المفرد وبأوضاعه الطويل والقصير .

**مركز الصرف المغلق:** ويكون في حالة الحقوق تساوي الديون بنفس العملة الاجنبية لأجل معطى وبذلك يكون مشابه للوضع المفرد المتوازن .

(و حسن ،2010: 137-138 ) فقسم المراكز الى:

**مركز المشتري:** في هذا المركز تكون مشتريات العملة الاجنبية اكبر مبيعاتها في نهاية كل يوم .

**مركز البائع:** في هذا المركز تكون مبيعات العملة الاجنبية اكبر من مشترياتها في نهاية كل يوم .

**المركز الصفري:** يكون المركز صفري اذا تساوت المشتريات والمبيعات لنفس العملة الاجنبية في نهاية اليوم ، وهذه تمثل مراكز العملات الاجنبية لأغراض المتاجرة والتداول .

#### 1-4: مخاطر مراكز العملات الأجنبية

تمثل مخاطر العملة ومراكزها أحد الامور المهمة بالنسبة للمصرف وادارته، لما لها من تأثير على المصرف كون المصارف تتعامل بشكل كبير بالعملات الاجنبية لأغراض عديدة منها لتعظيم الارباح والحصول على الاموال لتغطية حساباتها وادارة سيولتها. وكذلك لارتباطها بالمخاطر المصرفية الاخرى وسيتم التركيز في هذا البحث على ثلاثة انواع من المخاطر المرتبطة بمراكز العملات الاجنبية وهي كماياتي:

**اولا - مخاطر الالتزام :** وهي المخاطر التي تؤدي الى خسائر محتملة نتيجة لعدم الامتثال او مخالفة القوانين والانظمة والتعليمات الملزمة والصادرة من السلطة التنفيذية او الاشرافية وكذلك لسياسات والاجراءات الداخلية للوحدة الاقتصادية مما يؤثر على استمرارية اعمالها ( Greuning&Bratanvic,2020:4)، تعتبر هذه المخاطر من اهم مخاطر مراكز العملات الاجنبية ولها تأثير على استمرارية المصرف حيث حددت تعليمات تسهيل قانون المصارف رقم ( 4 ) لسنة ( 2011 ) في الفقرة الثانية من المادة 53 يجب ان لا يتعدى مركز العملة الاجمالي للمصرف ما نسبته 40 % من

راس مال المصرف واحتياطياته السليمة، وفي سنة 2020 حدد البنك المركزي العراقي هذا النسبة بمقدار 20 % نظرا لارتفاع اسعار الصرف التي حصلت في اواخر سنة 2020 حيث حدد سعر الدولار الامريكي ب 1450 دينار لكل دولار وكذلك حددت الفقرة الثالثة من المادة 53 انه على كل مصرف يتجاوز مركز العملة لديه في اي يوم عمل النسب التي اقرها البنك المركزي ان يعمل على تصفيه هذا التجاوز، وإذا لم يقم المصرف بتصفية التجاوز فعليه ايداع احتياطي الزامي اضافي بما يعادل قيمة التجاوز الحاصل ويجمد هذا الاحتياطي لدى البنك المركزي لمدة ثلاثون يوما عن كل يوم حصل فيه التجاوز فيما يخص مراكز العملات الاغراض المتاجرة، وبينت الفقرة الخامسة من المادة 53 ايضا اذا حصلت زيادة على النسبة المقررة للمركز الاجمالي فيجب ايداع مبلغ بإحدى العملات الرئيسية وهي الدولار و اليورو والفرانك سويسري يساوي قيمة هذه الزيادة وتجمد لدى البنك المركزي ولمدة ثلاثون يوما عن كل يوم تظهر فيه الزيادة ، وإذا لم يقم المصرف بتجميد المبالغ مقابل الزيادة الحاصلة على النسب المحددة ، فيسمح للبنك المركزي حسب هذه المبالغ من حسابات المصرف المفتوحة لديه. وبعدها اصدر البنك المركزي العراقي تعليماته ذي العدد ( 301/2/9) بفرض غرامة مالية تصل الى 12% من صافي مركز العملة الاجمالي في حال عدم تقادي او معالجة الزيادة عن النسبة المقررة لمركز العملة الاجمالي.

**ثانيا- مخاطر تغيير اسعار الصرف:** تعتبر من اهم مخاطر مراكز العملات وتعرف على انها المخاطر الناتجة من تحركات وتقلبات في سعر الصرف الاجنبي التي تؤدي الي تقلبات في القيمة العادلة او التدفقات النقدية المستقبلية والحالية للمعاملات والعمليات بالعملات الاجنبية (Jankensgard,elat,2020:15)، او هو احتمالية ان يؤدي التغير غير المتوقع في اسعار الصرف الى تغير القيمة المحلية للمدفوعات النقدية الاجنبية المتوقعة من مصدر اجنبي و احتمال ان تغير غير المتوقع في تغير أسعار الصرف سيغير مبلغ العملة المحلية اللازمة لتسديد دين بعملة اجنبية(Kallianiotis,2013:265) ، فاذا كان المركز بوضع طويل وارتفعت قيمة العملة المحلية اتجاه العملات الاجنبية فان ذلك يعود بالمكاسب للمصرف ، وإذا انخفضت العملة المحلية تحصل خسارة للمصرف ، اما اذا كان المركز بوضع القصير وارتفعت العملة المحلية اتجاه العملات الاجنبية فان ذلك يولد خسارة للمصرف ، وإذا انخفضت قيمة العملة المحلية اتجاه العملات الاجنبية فان ذلك يولد مكاسب للمصرف ، اما اذا كان الوضع متوازن فلا يوجد اي تأثير على المصرف سواء ارتفعت او انخفضت قيمة العملة المحلية امام العملات الاجنبية. وتنشئ مخاطر اسعار الصرف على مراكز عملات من خلال ما يلي (Anghelache,2019:27-28) (Greuning&Bratanvic,2020:262-263):

**1. مخاطر الترجمة (مخاطر محاسبية):** وتنشئ عندما يتم اعادة تقييم مراكز العملات بالعملة المحلية او عندما تقوم الوحدة الاقتصادية الام بأعداد التقارير المالية او التوحيد دوري للقوائم المالية وعلية فان الاخطاء في اعداد القوائم المالية يمكن ان يؤدي الى فرض عقوبات من قبل الجهات التنظيمية المسؤولة (Greuning&Bratanvic,2020:262).

**2. مخاطر المعاملات :** تظهر عندما يدخل المصرف في معاملات بالعملات الاجنبية، فاذا تغيرت قيمة العملات للمركز حسب وضعة مقارنة بالعملة المحلية كلما ازدادت مخاطر المعاملات وسيكون هناك مخاطر الخسارة او الربح ( Anghelache,2019:28)، وهي ايضا اي معاملات محددة أو تتطلب التسوية بعملة اجنبية ، وتنشأ من قيام الوحدة الاقتصادية بشراء او بيع سلع او خدمات محددة بعملة اجنبية او اقراض او اقتراض بعملة اجنبية او اجراء عقود تبادل العملات الاجنبية او تملك او تخلص من موجودات وكذلك تسديد التزام محدد بعملة اجنبية (Ernst&Young,2020:1130).

**ثالثاً- مخاطر السيولة :** وتشتر هذه المخاطر الى عدم قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته عند استحقاقها (Choudhry,2018:266)، وعدم القدرة على الاستجابة للطلبات الائتمانية و منح قروض جديدة ( حمد وناجي ،2017: 406 ). وتنشئ مخاطر السيولة لمراكز العملات الاجنبية عند عدم قدرة المصرف على تسديد التزاماته بالعملات الاجنبية في تواريخ استحقاقها فضلاً عن وجود اختلال في هيكل أجال السيولة بالعملات الاجنبية، فاذا كانت الالتزامات بالعملات الاجنبية اكبر من

الموجودات النقدية بالعملات الأجنبية وحصل هبوط في قيمة العملة المحلية مثل ما حصل في العراق نهاية عام 2020 عندما ارتفع سعر صرف الدولار مقابل الدينار العراقي فانه يحتاج الى تحويل اموال بالعملة المحلية الى العملات الأجنبية اكبر مما كان قبل انخفاض قيمة العملة المحلية لتسديد التزاماته بالعملات الأجنبية، فضلا عن عدم قدرة المصرف على تلبية طلبات للحصول على قروض بالعملات الأجنبية مما يؤثر على ارباح المصرف وعلى تدفقاته النقدية. وسيتم قياس هذه المخاطر من خلال المؤشرات الآتية:

#### أولاً. مخاطر الالتزام

سيتم احتساب مؤشر مخاطر الالتزام من خلال المعادلة الآتية:

#### صافي مركز العملة الاجمالي

#### راس المال والاحتياطيات السليمة

= مخاطر الالتزام

وتشير النسبة المرتفعة لهذا المؤشر على ارتفاع مخاطر الالتزام، استناداً لتعليمات البنك المركزي العراقي فإن تجاوز المصارف لنسبة الـ40% خلال السنوات ما قبل 2020 يدل على وجود مخاطر عدم الالتزام، وأن سقف النسبة هذا انخفض في العام 2020 ليكون (20%) فقط.

#### ثانياً. مخاطر تغيير أسعار الصرف

سيتم احتساب مؤشر مخاطر تغيير أسعار الصرف من خلال المعادلة الآتية:

#### اجمالي الموجودات بالعملات الأجنبية

#### اجمالي المطلوبات بالعملات الأجنبية

= مخاطر تغيير أسعار الصرف

ويتم الحكم على نسبة المخاطر وفق المؤشر أعلاه حسب ارتفاع أو انخفاض أسعار الصرف، ففي حالة ارتفاع أسعار الصرف، تدل النسبة المرتفعة على انخفاض المخاطر أما في حالة انخفاض أسعار الصرفي تدل النسبة المرتفعة للمؤشر على ارتفاع المخاطر.. ونظراً لكون أسعار الصرف في العراق شهدت ارتفاع نسبي خلال السنوات الأربع عينة البحث لذا فإن ارتفاع نسبة هذا المؤشر تدل على انخفاض مخاطر تغيير أسعار الصرف، علماً أن سعر الصرف في بداية 2017 بلغ للدولار الواحد 1134 دينار حسب اسعار البنك المركزي العراقي، وفي بداية 2018 ارتفع ليكون 1172 دينار، وفي 2019 أصبح 1185 دينار، وفي بداية 2020 أصبح 1188 دينار، واستمر هذا السعر لغاية نهاية 2020 لحد تاريخ 12/19/2020 لتشهد بعد ذلك أسعار الصرف قفزة كبيرة ليكون 1450 دينار.

#### ثالثاً. مخاطر السيولة

سيتم احتساب مؤشر مخاطر السيولة من خلال المعادلة الآتية:

#### النقدية بالعملات الأجنبية

#### الودائع وما في حكمها بالعملات الأجنبية

= مخاطر السيولة

وتشير النسبة المرتفعة لهذا المؤشر على انخفاض مخاطر السيولة لمراكز العملات الأجنبية.

#### ثانياً: استمرارية الوحدة الاقتصادية

#### 1-2: تعريف الاستمرارية

وتشير الاستمرارية الى أن الوحدة الاقتصادية التي تعد التقارير المالية ستستمر في العمل في المستقبل المنظور (عام واحد بعد تاريخ القوائم المالية ) دون وجود أي نية لتصفيتها أو إجبارها عن التوقف عن ممارسة نشاطها لأي سبب كان (Io&fisher,2020:38). وان الوحدة الاقتصادية ستعمل لفترة كافية لاستخدام مواردها للغرض المقصود منها وإكمال التزاماتها جميعاً (kieso,elat,2020:139).

## 2-2: الاستمرارية ومسؤولية الإدارة عن تقييمها

ألزم معيار المحاسبة الدولي رقم (1) الإدارة أن تُعد قوائمها المالية على أساس أنها مستمرة لا إذا كانت الإدارة تنوي إما تصفية الوحدة الاقتصادية أو التوقف عن النشاط (8 : PWC, 2019)، وفي حال وجود مؤشرات أو شكوك جوهرية لدى الإدارة تقيد بعدم قدرة الوحدة الاقتصادية على الاستمرار لوجود نية لتصفيتهما أو التوقف عن النشاط من قبل الإدارة أو لوجود ظروف أخرى تحدد قدرتها على الاستمرارية فيتوجب على الإدارة أن تفصح عن ذلك وعن الظروف التي أدت لها ، ويجب كذلك الإفصاح عن الأساس الذي بموجبية تم إعداد القوائم المالية، والمبررات التي على ضوءها اعتبرت غير مستمرة ( ابو نصار وحמידات ،2019 :34). وعلى الإدارة إجراء تقييم سنوي على الأقل لقدرة الوحدة الاقتصادية على الاستمرار كمنشأة مستمرة في غضون عام واحد بعد تاريخ إصدار البيانات المالية وتتضمن عملية التقييم خطوتين وهما (Flood,2019:33-34):

**الخطوة الأولى تقييم الظروف والأحداث التي قد تثير شكوكًا جوهرية:** يجب على الإدارة أن تقيم، بشكل إجمالي الظروف والأحداث المعروفة أو التي يمكن معرفتها بشكل معقول في تاريخ التقييم. يدور الشك الجوهرية عادةً حول قدرة الوحدة الاقتصادية على الوفاء بالتزاماته ويوجد إذا كان من المحتمل أن الكيان لن يكون قادرًا على الوفاء بهذه الالتزامات في غضون عام واحد بعد تاريخ إصدار القوائم المالية أو التاريخ الذي تكون فيه القوائم المالية متاحة ستصدر ، أي أنه من المحتمل حدوث حدث مستقبلي عند إجراء هذا التقييم ، يجب أن تأخذ الإدارة في الاعتبار المعلومات الكمية والنوعية حول:

- الوضع المالي الحالي للوحدة الاقتصادية ، بما في ذلك مصادر السيولة.
- الالتزام المشروط وغير المشروط المستحقة خلال السنة.
- الأموال المطلوب للحفاظ على العمليات.
- الشروط الأخرى، عند أخذها في الاعتبار مع العناصر المذكورة أعلاه ، قد تؤثر سلبًا على قدرة الوحدة الاقتصادية على الوفاء بالتزاماته.

**الخطوة الثانية النظر في خطتها عند إثارة شك جوهرية :** تثير الظروف شكوكًا جوهرية حول الاستمرارية ، ويجب على الإدارة تقييم خطتها للتخفيف من المشكلات وما إذا كانت ستخفف من الشكوك الجوهرية. من أجل أن يتم النظر في هذه الخطط بشكل عام ، يجب على الإدارة أو أصحاب السلطة الموافقة على الخطط قبل تاريخ إصدار القوائم المالية. عند النظر في ما إذا كانت الخطة ستخفف من الشك بشأن استمرارية الوحدة، يجب على الإدارة النظر في التوقيت المتوقع وحجم التأثير المحتمل.

## 2-3: التعثر المصرفي وأسبابه ومعالجته

التعثر المصرفي هو نشوء أزمة سيولة في المصرف بسبب الفجوة الموجودة بين إجمالي موجودات المصرف و إجمالي مطلوباته مما يؤدي الى تآكل رأس مال المصرف ، وفي هذه الحالة يصبح المصرف غير قادر على تلبية السحوبات الكبيرة من الودائع لانخفاض سيولة لديه وكذلك عدم قدرة المصرف على تلبية الطلب على النقود من قبل العملاء على المدى القصير مما يولد الخوف لديهم ويدفعهم لسحب ودائعهم في وقت متقارب وان عدم الاستعداد لهذه الظاهرة من قبل المصرف يؤدي به الى الاعسار و التعثر المالي لديه (سعيد ،2021 : 118)، اما اسبابه فقسمها (شبيب ،2020 : 270 - 272) الى مجموعتين وهما :

## المجموعة الاولى: الاسباب الخارجية وتشمل:

**طبيعة البيئة المحيطة بالمصارف:** المصارف تتأثر بالظواهر الاقتصادية الدولية و المحلية ففي الركود الاقتصادي ينخفض النشاط الاقتصادي مما يؤثر على عمليات الايداع و السحب و بالتالي على اداء المصارف و كذلك سياسة اسعار الصرف للعملة و التضخم التي ادت الى تعثر المشروعات و بالتالي تعثر المصارف.

**التدخل الحكومي :** تلجأ بعض الحكومات وخاصة في الدول النامية بالتدخل في اعمال المصارف ، فتقوم بأجبار المصارف على تمويل المشاريع كبيرة مما يولد العجز لدى هذه المصارف ، وكذلك تؤثر السياستين النقدية و المالية للدولة على أنشطة المصارف.



**التحرر المالي و الانفتاح الاقتصادي:** ادى الانفتاح الاقتصادي الى زيادة المنافسة بين المصارف المحلية و مصارف البلدان الاخرى مما يشجع المصارف على الدخول في أنشطة ذات مخاطر عالية لمواجهة المنافسة الشديدة وان تحرر المالي يؤدي الى تعرض المصارف الى مخاطر جديدة عند رفع القيود عن القروض .

**القصور في القوانين و التشريعات المحلية:** تعمل المصارف من خلال القوانين والتشريعات فان اي قصور في تكييف التشريعات المحلية لمواجهة التشريعات الدولية و التطورات في الأنشطة المصرفية يساعد في تعثر المصارف.

**المجموعة الثانية: الاسباب الداخلية:** وهي الاسباب التي ترتبط بطبيعة الادارة في المصارف و كيفية ممارسة الأنشطة التي يقوم بها المصرف و من اهم هذه الاسباب:

**انخفاض كفاءة الادارة:** ان نقص الخبرة و المعرفة و عدم مواكبة التطورات المصرفية من قبل الادارات العليا و الإدارات التنفيذية يؤدي الى تعثر المصرف.

**عدم فاعلية اجهزة الاشراف و الرقابة المصرفية:** ان قصور وسائل الرقابة وعدم كفاءتها يؤدي الى التعثر المالي واصبحت الرقابة في الوقت الحالي تؤكد على الرقابة النوعية و الرقابة المستندة على المخاطر وليس على الرقابة الشكلية فقط ، اما فيما يتعلق برقابة السلطة النقدية فنقوم برصد المصارف المتعثرة و بيان طبيعة مخالفتها و التأكد من سلامة وكفاية رأس مال المصرف و التأكد من الكفاءة المالية للمصرف لضمان سيولته و كذلك التأكد من مدى التزام المصرف بالقوانين و الانظمة والتعليمات الرسمية وتقديم المقترحات لمعالجة المعوقات التي يمر بها المصرف.

**الفساد و الغش:** ان انتشار الفساد و الغش عنصر اساسي من عناصر تعثر المصارف و يكون نتيجة الابتعاد عن اخلاقيات المهنة والتي تكون انعكاس للثقافة و البيئة التي تحيط بالعاملين في المصرف، ان ادارات المصارف تعمل على استخدام اساليب الاحتيال عندما يتجه المصرف الى التعثر، وان عملية الغش تكون في حالة عدم تطبيق المعايير والتعليمات المصرفية مثل منح قروض بضمانات قليلة مقارنة بقيمة القروض.

اما معالجة التعثر المصرفي تكمن في ما يلي (شبيب ، 2020 : 275 ):

أ- تعزيز دور البنك المركزي على المصارف من خلال زيادة عمليات التفتيش و الرقابة على اعمال المصارف و تقييم ومتابعة السيولة و ادارتها في المصارف.

ب- تكوين ادارات مصرفية جيدة وغير متسرعة في اتخاذ القرارات ذات المخاطر العالية.

ج- التصنيف الجيد للموجودات و ادارتها بكفاءة و بمخاطر محددة والعمل على تطبيق المعايير المصرفية السليمة .

د- تطوير البيئة التشريعية الخاصة بالعمل المصرفي.

هـ- تعزيز السياسات الائتمانية و تحليل الموائمة بين مصادر الاموال و استخدامها والتي تلعب دور كبير في التأثير على السيولة و بالتالي تؤدي الى التعثر المصرفي.

و- تطوير و تعزيز انظمة الرقابة الداخلية و التركيز على التدقيق المستند على المخاطر و زيادة فاعلية ودور مراقب الحسابات.

المبحث الثالث: الجانب التطبيقي (قياس العلاقات بين مخاطر مراكز العملات الاجنبية واستمرارية الوحدة الاقتصادية)

3-1 : المصارف عينة البحث

يظهر الجدول (1) المصارف عينة البحث

الجدول (1): المصارف عينة البحث

ت	اسم المصرف	رمز المصرف في سوق العراق للأوراق المالية
1	مصرف اشور الدولي للاستثمار	BASH
2	مصرف بغداد	BBOB
3	مصرف الاقتصاد	BEFI
4	مصرف سومر التجاري	BSUC
5	مصرف عبر العراق	BTRI
6	مصرف الخليج التجاري	BGUC
7	مصرف الاستثمار العراقي	BIBI
8	مصرف الشرق الأوسط للاستثمار	BIME
9	مصرف الإقليم التجاري للاستثمار والتمويل	BRTB

المصدر : من إعداد الباحث

3-2: نوع و طبيعة اوضاع مركز العملات الاجنبية الاجمالي للمصارف عينة البحث

يبين الجدول (2) ادناه طبيعة مراكز العملات الاجنبية لغير اغراض المتاجرة للمصارف التجارية عينة البحث.

جدول (2) صافي مركز العملات الاجنبية الاجمالي لغير اغراض المتاجر للمصارف عينة البحث

(المبالغ بالالف الدينانير)

السنوات				اسم المصرف
2020	2019	2018	2017	
286,160,794	219,239,763	199,105,636	188,945,540	اشور الدولي
(43,039,763)	38,660,396	6,420,987	90,761,927	بغداد
38,846,591	30,243,050	36,677,067	(18,340,924)	الاقتصاد
35,419,446	24,996,556	29,937,466	13,895,230	سومر التجاري
(24,327,259)	(3,800,459)	(2,000,000)	(18,032,488)	عبر العراق
80,841,141	139,748,060	(17,400,730)	(33,735,423)	الخليج التجاري
71,202,319	56,305,908	35,906,284	36,006,225	الاستثمار العراقي
(21,015,240)	(18,706,800)	(18,826,338)	(25,587,340)	الشرق الاوسط
(67,847,545)	(77,537,512)	94,252,236	99,087,539	الاقليم التجاري

المصدر : من إعداد الباحث

من الجدول (2) يتبين ان نوع مركز العملات الاجمالي لأغراض المتاجرة لجميع لمصارف عينة البحث هو من نوع المفتوح وهذا يدل على وجود فرق ما بين الموجودات والمطلوبات بالعملات الاجنبية للمصارف عينة البحث سواء كانت الموجودات بالعملات الاجنبية اكبر او المطلوبات بالعملات الاجنبية اكبر، اما اوضاع المراكز فكانت للمصارف ( اشور الدولي، سومر التجاري و الاستثمار العراقي ) (مدينة / طويلة) لجميع سنوات مما يدل على ان الموجودات بالعملات الاجنبية اكبر من المطلوبات بالعملات الاجنبية للمركز الاجمالي لهذه المصارف ، اما المصارف (عبر العراق و الشرق الاوسط) فكانت اوضاع مراكزهما (دائنة / قصيرة) لجميع السنوات .مما يدل على ان المطلوبات بمركز العملة الاجمالي لهما اكبر من موجودات مركز العملة الاجمالي. اما مصرف بغداد فكانت وضع مراكزه (مدين / طويل ) للسنوات ( 2017 ، 2018 و 2019 ) و (دائن / قصير) في سنة (2020). اما مصرف الاقتصاد فكان مركز العملة الاجمالي له في سنة 2017 ذات وضع (دائن/ قصير) و كان لبقية السنوات ذات وضع (مدين / طويل). اما مصرف الخليج التجاري فكان مركز العملة الاجمالي له في سنوات (2017 و 2018) ذات الوضع (دائن / القصير) و للسنوات (2019 و 2020) فكان (مدين / طويل). واخير مصرف الاقليم فكان مركز العملة له في سنوات (2017 و 2018) ذات الوضع (مدين / طويل) و في السنوات (2019 و 2020) كان ذي وضع (دائن / قصير). وكان اكبر صافي مركز عملة اجمالي لمصرف اشور الدولي لسنة (2020) وبمبلغ (286,160,794) الف دينار. واقل صافي مركز عملة اجمالي كان لمصرف عبر العراق في سنة (2018) وبمبلغ (2,000,000) الف دينار. ويستدل الباحث مما جاء اعلاه ان المصارف عينة البحث لديها مخاطر لمراكز العملات الاجنبية نظرا لان صافي مراكزهم من نوع المفتوح و بمبالغ كبيرة نسبياً لأغلب المصارف.

### 3-3: قياس مخاطر مراكز العملات الاجنبية للمصارف عينة البحث

اولاً- مخاطر الالتزام لمراكز العملات الاجنبية: تم اعتماد البحث في قياس مخاطر الالتزام لمراكز العملات الاجنبية لغير اغراض المتاجرة على حاصل قسمة صافي مركز لعملة الاجمالي على رأس المال والاحتياطيات السليمة استنادا الى تعليمات البنك المركزي العراقي. اذا كانت النسبة اكبر من (40 %) للسنوات ما قبل سنة (2020) سواء كان المركز مدين او دائن تشير الى مخاطر عدم الالتزام وعلى المصرف المتجاوز لهذه النسبة معالجة الزيادة الحاصلة. اما في سنة (2020) كلما زادت النسبة عن (20 %) سواء كانت مدينة او دائنة يكون المصرف غير ملتزم وعلية معالجة الزيادة و الا يتعرض الى غرامات فرضها البنك المركزي العراقي تصل الى (12 %) من صافي المركز. ويبين الجدول (3) نسبة صافي مركز العملة الاجمالي للمصارف عينة البحث الى رأس مال والاحتياطيات السليمة للمصارف عينة البحث للسلسلة الزمنية المعتمدة للبحث. ويتضمن ايضاً الاوساط الحسابية للنسبة ولكل مصرف ولكل سنة من اجل اجراء التحليل والمقارنات المطلوبة.

### جدول (3) نسبة صافي مركز العملات الاجنبية الاجمالي الى رأس المال والاحتياطيات السليمة للمصارف عينة البحث

للسنوات (2020 - 2017)

المعدل	السنوات				اسم المصرف
	2020	2019	2018	2017	
0.84	1.05	0.85	0.75	0.72	اشور الدولي
0.09	-0.15	0.14	0.02	0.34	بغداد
0.08	0.15	0.12	0.15	-0.09	الاقتصاد
0.10	0.14	0.10	0.11	0.05	سومر التجاري
-0.04	-0.09	-0.01	-0.01	-0.06	عبر العراق
0.14	0.26	0.44	-0.05	-0.10	الخليج التجاري
0.19	0.27	0.22	0.13	0.13	الاستثمار
-0.07	-0.05	-0.07	-0.07	-0.10	الشرق الاوسط
0.05	-0.23	-0.27	0.34	0.37	الاقليم التجاري
0.15	0.15	0.17	0.15	0.14	المعدل

المصدر: من إعداد الباحث

من الجدول (3) يتبين ما يأتي :-

أ- معظم المصارف عينة البحث ملتزمة بالنسبة المحددة لصافي مركز العملة الاجمالي للسنوات (2017، 2018 و 2019) ما عدا مصرف اشور الدولي فكان متجاوز للنسبة المحددة لهذه السنوات اذ كانت نسبة المراكز له (72%، 75% و 85%) على التوالي مما يدل على مخاطر عدم الالتزام بالنسبة المحددة وهذا يدل على حجم تعامل بالعملات الأجنبية الكبير للمصرف مما يشكل مخاطر عالية بالنسبة له عند تخفيض النسبة الى النسبة المحددة، وكذلك مصرف الخليج هو الاخر كان متجاوز النسبة ولكن بمقدار قليل حيث بلغت الزيادة عن النسبة المحددة بمقدار ( 4 %) فقط مما يدل على مخاطر قليلة نسبياً. ونرى عدم جدية البنك المركزي العراقي في الزام المصارف على تسوية الزيادة الحاصلة في النسبة حيث كانت تفوق على النسبة المحددة لمصرف اشور الدولي بمقدار (32%، 35% و 45%) على التوالي وهي زيادات مرتفعة عن النسبة المحددة . كان من الممكن ان تعرض المصرف الى صعوبة في السيولة لأنه كان على المصرف التخلص من الزيادة عن النسبة المحددة والبالغة (40%)، وكذلك مصرف الخليج.

ب- ما فيما يخص سنة (2020) فان اغلب المصارف ملتزمة بالنسبة وعلى الرغم من تخفيضها من ( 40%) الى (20%) من قبل البنك المركزي العراقي، عدا المصارف (اشور الدولي ، الخليج تجاري ، الاستثمار والاقليم التجاري) غير ملتزمين بالنسبة المحددة اذ كانت النسب لهم (105%، 26%، 27%، 23%) على التوالي . نلاحظ ان تجاوز المصارف (الخليج التجاري، الاستثمار والاقليم التجاري) للنسبة قليل من الممكن تقليلها لتصل الى النسبة المحددة والبالغة (20%) وبالتالي تكون مخاطره قليلة نسبياً. اما مصرف اشور فان نسبته عالية جدا و تشير الى مخاطر عالية جدا اذا لم يتم معالجة الزيادة الحاصلة والتي تجاوزته النسبة المحددة بمقدار (85%) مما يعرض المصرف الى مخاطر عالية من خلال الغرامات التي من الممكن ان تفرض على المصرف من قبل البنك المركزي العراقي والتي تصل كما اشرفنا سابقا الى (12%) من صافي المركز و ليس على نسبة الزيادة عن النسبة المحددة. ولتوضيح الصورة اكثر لو فرضنا ان مصرف اشور غير قادر على تخفيض النسبة الى النسبة المحددة نظرا لحجم تعاملاته بالعملات الأجنبية فهنا يجب عليه دفع الغرامة المحددة لعدم قدرته على تقليل النسبة الى النسبة المحددة . وعند الرجوع الى جدول (2) الذي يبين صافي المركز للمصارف عينة البحث نجد ان صافي مركز العملة الاجمالي لمصرف اشور يبلغ (286,160,794) الف دينار، هنا يجب على المصرف ان يدفع غرامة تصل الى (34,339,295) الف دينار. من الممكن ان تؤثر هذه الغرامة الكبيرة على استمرارية المصرف في المستقبل المنظور .

د- لقد كانت اقل نسبة من نصيب مصرف عبر العراق اذ بلغت (1%) للسنوات (2017 و 2018)، واعلى نسبة كانت من نصيب مصرف اشور اذ بلغت النسبة (105%) في سنة (2020).

ز- حققت المصارف اعلى وسط حسابي لصافي مركز العملة الاجمالي قياسا الى راس مال والاحتياطيات السليمة في سنة (2019) اذ بلغت النسبة (17%)، ولقد حققت مصارف (اشور الدولي والاستثمار) متوسطات حسابية اعلى من المتوسط العام، فيما حققت باقي المصارف متوسطات اقل من الوسط الحسابي العام، فيما كانت اقل نسبة من نصيب سنة (2017) وبنسبة (14%). ولقد حققت المصارف (الخليج، الاقليم، عبر العراق، الاستثمار، سومر، الاقتصاد والشرق الاوسط) متوسطات حسابية مساوية او اقل من المتوسط العام لتلك السنة.

يرى الباحث ان اغلب المصارف عينة البحث ملتزمة بالنسبة المحددة لصافي مركز العملة الاجمالي الى راس المال والاحتياطيات السليمة قبل تخفيض النسبة و بعدها. وان عدم الالتزام بالنسبة المحددة يعرض المصرف الى مخاطر عالية من الممكن ان تؤثر على استمراريته اذا كانت النسبة تفوق النسبة المحددة بمقدار كبير. على المصارف غير الملتزمة ان تتفادى التجاوز الحاصل على النسب المحددة لكي لا تتعرض الى مخاطر عالية من خلال فرض غرامات مالية وعقوبات اخرى من الممكن ان تؤثر على نتيجة النشاط وعلى السيولة وبالتالي على استمراريته في نشاطه على الاقل في المستقبل المنظور. ونرى ايضا عدم جدية البنك المركزي العراقي في فرض الغرامات على المصارف المتجاوزة قبل سنة 2020. اما في سنة 2020 وبعدها نلاحظ جدية البنك المركزي العراقي في الزام المصارف على الالتزام بالنسبة المحددة من خلال اصدار تعليمات بفرض غرامات كبيرة نسبيا على المصارف

المتجاوزة كما اشرنا اليها اعلاه. وكذلك نرى ان اغلب المصارف عينة البحث غير مستغلة للنسبة المحددة لكي تزيد من تعاملها بالعملات الاجنبية مما لها من اهمية في النشاط المصرفي.

#### ثانيا : مخاطر السيولة لمراكز العملات الاجنبية

تم احتساب هذه المخاطر من خلال تقسيم النقدية بالعملات الاجنبية على الودائع وما في حكمها بالعملات الاجنبية التي يحويها مركز العملة الاجمالي. تشير النسبة المرتفعة لهذا المؤشر الى انخفاض مخاطر السيولة بالعملات الاجنبية لدى المصرف المعني. وبالتالي قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته بالعملات الاجنبية بالوقت المستحق لها ،اما اذا انخفضت النسبة لهذا المؤشر فيشير ذلك الى ارتفاع مخاطر السيولة بالعملات الاجنبية لدى المصرف المعني. وبالتالي عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته بالعملات الاجنبية في الوقت المستحق لها ، ويوضح الجدول (4) ادناه نسبة النقدية بالعملات الاجنبية في المصارف عينة البحث الى الودائع وما في حكمها بالعملات الاجنبية التي يحويها مركز العملة الاجمالي للعملات الاجنبية التي تمتلكها وضمن السلسلة الزمنية المعتمدة في البحث ، وكما يتضمن الاوساط الحسابية لكل مصرف وكل سنة من اجل اجراء التحليل و المقارنات المطلوبة.

جدول (4) نسبة النقدية بالعملات الاجنبية الى اجمالي الودائع وما في حكمها بالعملات الاجنبية لعينة البحث للسنوات (2017-2020)

المعدل	السنوات				اسم المصرف
	2020	2019	2018	2017	
5.91	5.13	5.93	5.74	6.84	اشور
0.84	0.67	0.71	0.88	1.1	بغداد
0.08	0.14	0.13	0.02	0.04	الاقتصاد
1.87	2.19	2.55	1.47	1.27	سومر
4.28	1.67	11.37	1.21	2.86	عبر العراق
1.73	2.23	3.42	0.73	0.54	الخليج
1.04	1.36	1.06	0.80	0.93	الاستثمار
0.29	0.32	0.29	0.30	0.25	الشرق الاوسط
1.32	0.77	1.21	1.70	1.58	الاقليم
1.93	1.61	2.96	1.43	1.71	المتوسط الحسابي

المصدر: من إعداد الباحث

من الجدول (4) يتبين ما يأتي :-

أ- اغلب المصارف عينة البحث حققت نسب مرتفعة لمعيار نسبة النقدية بالعملات الاجنبية الى الودائع وما في حكمها خلال سنوات البحث، وهذا يدل على قدرتها بالوفاء بالتزاماتها بالعملات الاجنبية من خلال النقدية التي تمتلكها بالعملات الاجنبية وكذلك مواجهة مخاطر نقص السيولة بالعملات الاجنبية التي يمكن ان يتعرض لها المصرف اثناء ممارسته لأعماله، وكانت اقل نسبة من نصيب مصرف الاقتصاد في سنة (2018) وبنسبة (0.02) وهذا يشير الى انخفاض نسبة النقدية بالعملات الاجنبية في المصرف المذكور قياسا للودائع و ما في حكمها التي يمتلكها في تلك السنة وهذا يعني ان المصرف معرض لمخاطر سيولة بالعملات الاجنبية لان الودائع و ما في حكمها تكون بمقدار اكبر من النقدية التي يمتلكها بالعملات الاجنبية مما يعرضه لعدم قدرة على الوفاء بالتزاماته من الودائع وما في حكمها بالعملات الاجنبية من النقدية التي يمتلكها بالعملات الاجنبية، وكانت اعلى النسب من نصيب مصرف عبر العراق في سنة (2019) وبمقدار (11.37) وهذا يشير الى ارتفاع نسبة النقدية بالعملات الاجنبية في المصرف المذكور قياسا للودائع و ما في حكمها بالعملات الاجنبية التي يمتلكها في تلك السنة وهذا يدل على قدرته على الوفاء بالودائع و ما في حكمها بالعملات الاجنبية من النقدية بالعملات الاجنبية التي يمتلكها اكثر من (11) مرة. ومن وجهة نظر تعتبر هذه النسبة

العالية تجميد للنقدية بالعملات الاجنبية وعدم استغلالها في أنشطة المصرف و المشاريع الاستثمارية و مما يدر بالأرباح على المصرف.

ب- لقد كانت اقل نسبة للوسط الحسابي لنسبة النقدية بالعملات الاجنبية الى الودائع وما في حكمها بالعملات الاجنبية من نصيب مصرف الاقتصاد بنسبة (0.02)، وكانت اعلى نسبة من نصيب مصرف اشور الدولي بنسبة (5.91).  
ت- و حققت المصارف اعلى وسط حسابي للنقدية بالعملات الاجنبية قياسا بالودائع وما في حكمها بالعملات الاجنبية في سنة (2019) اذ بلغت النسبة (2.96) ، ولقد حققت مصارف ( اشور الدولي و عبر العراق ) متوسطات حسابية اعلى من المتوسط العام ،فيما حققت باقي المصارف متوسطات اقل من الوسط الحسابي العام ، فيما كانت اقل نسبة من نصيب سنة (2018) وبنسبة (1.61)، ولقد حققت المصارف (بغداد، الاقتصاد، الاستثمار، الشرق الاوسط و الاقليم) متوسطات حسابية اقل من المتوسط العام لتلك السنة.

يستنتج الباحث ان المصارف العراقية التجارية الخاصة تميل الى الاحتفاظ بنقدية بالعملات الاجنبية بمقدار يمكنها من الوفاء بالتزاماتها بالودائع وما في حكمها بالعملات الاجنبية، وكذلك عدم استغلال النقدية بالعملات الاجنبية لأنها مجمدة لدى المصارف وفي الخزائن بدون اي مساهمة في نشاط المصارف الامر الذي ينعكس على ارباح تلك المصارف.

#### ثالثاً: مخاطر تغير اسعار الصرف لمراكز العملات الاجنبية

تم احتساب هذه المخاطر من خلال قسمة اجمالي الموجودات بالعملات الاجنبية على اجمالي المطلوبات بالعملات الأجنبية ان ارتفاع هذا المؤشر يدل على مخاطر تغير اسعار الصرف في حال انخفاض اسعار الصرف للعملات الاجنبية. وكلما انخفض دل على مخاطر تغير اسعار صرف في حال ارتفاع اسعار صرف العملات الاجنبية. وان ارتفاع النسبة يدل على ان المصرف يحتفظ بموجودات بعملات اجنبية اكبر من المطلوبات بالعملات الاجنبية والحالة تكون معاكسة في حال انخفاض النسبة. ويوضح الجدول (5) نسبة الموجودات بالعملات الاجنبية في المصارف عينة البحث الى المطلوبات بالعملات الاجنبية التي تحويها مراكز العملات الاجنبية وضمن المدة الزمنية المعتمدة في البحث، كما يتضمن الاوساط الحسابية للمصارف عينة البحث ولكل سنة من اجل اجراء المقارنات المطلوبة.

جدول (5): نسبة اجمالي الموجودات الى المطلوبات في مركز العملة الاجمالي للمصارف عينة البحث للسنوات ( 2020 - 2017 )

المعدل	السنوات				اسم المصرف
	2020	2019	2018	2017	
5.21	4.62	5.59	5.14	5.5	اشور الدولي
1.06	0.94	1.08	1.01	1.2	بغداد
2.20	3.02	2.62	2.56	0.60	الاقتصاد
1.93	2.24	2.64	1.5	1.33	سومر
0.76	0.63	0.94	0.87	0.61	عبر العراق
1.62	2.13	2.97	0.75	0.63	الخليج
1.39	1.27	1.59	1.32	1.36	الاستثمار
0.86	0.87	0.85	0.88	0.83	الشرق الاوسط
1.13	0.82	0.87	1.18	1.64	الاقليم
1.79	1.84	2.13	1.69	1.52	المعدل

المصدر: من إعداد الباحث

يتضح من الجدول (5) ما يأتي:-

ا- معظم المصارف عينة البحث حققت نسب مرتفعة لنسبة اجمالي الموجودات بالعملات الاجنبية الى اجمالي المطلوبات بالعملات الاجنبية خلال سنوات البحث، وهذا يدل على امتلاك المصارف عينة البحث لموجودات بالعملات الاجنبية اكبر من مطلوبات بالعملات الاجنبية مما يعرضها الى مخاطر اسعار تغير سعر الصرف في حال انخفاض اسعار صرف عملات الاجنبية ، ولقد

كانت اقل نسبة من نصيب مصرف الاقتصاد في سنة (2017) وبنسبة (0.60) وهذا يشير الى ارتفاع نسبة المطلوبات بالعملات الاجنبية في المصرف المذكور قياسا الى موجوداته بالعملات الاجنبية التي يمتلكها في تلك السنة وهذا يعني ان المصرف معرض لمخاطر تغير اسعار الصرف العملات الاجنبية في حال ارتفاع اسعار صرف العملات الاجنبية ، وان اعلى النسب كانت من نصيب مصرف اشور الدولي في سنة (2019) وبمقدار (5.59) وهذا يشير الى ارتفاع نسبة الموجودات بالعملات الاجنبية الى المطلوبات بالعملات الاجنبية التي يمتلكها وانه معرض لمخاطر تغير اسعار صرف العملات الاجنبية في حالة انخفاض اسعار صرف العملات الاجنبية.

ب- وكانت اقل نسبة للوسط الحسابي لنسبة اجمالي الموجودات بالعملات الاجنبية الى اجمالي المطلوبات بالعملات الاجنبية من نصيب مصرف عبر العراق بنسبة (0.76)، وكانت اعلى نسبة من حصة مصرف اشور بنسبة (5.21).

ت- وحققت المصارف عينة البحث اعلى وسط حسابي لإجمالي الموجودات بالحساسة بالعملات الاجنبية قياسا الى اجمالي المطلوبات بالعملات الاجنبية في سنة (2019) اذ بلغت النسبة (2.13)، ولقد حققت المصارف (الاقتصاد واشور) متوسطات حسابية اعلى من المتوسط العام، فيما حققت باقي المصارف متوسطات اقل من الوسط الحسابي العام ، فيما كانت اقل نسبة من نصيب سنة (2017) وبنسبة (1.52)، ولقد حققت المصارف (بغداد، عبر العراق، الشرق الاوسط والاقليم) متوسطات حسابية اقل من المتوسط العام لتلك السنة.

يستدل الباحث ان اغلب المصارف العراقية التجارية الخاصة عينة البحث تمتلك موجودات بالعملات الاجنبية اكبر من المطلوبات بالعملات الاجنبية مما يساهم في تعزيز ارباح تلك المصارف و مراكزها المالية ولكنها تكون معرضة الى مخاطر في حال انخفاض اسعار صرف العملات الاجنبية ، وهنا يجب على المصارف دراسة التغيرات التي تحصل في السوق بشكل جيد ودراسة الظروف الاخرى التي تؤثر على اسعار صرف العملات الاجنبية وكذلك مراقبة مراكزها المفتوحة بالعملات الاجنبية بشكل مستمر .

### 3-4: قياس وتقييم استمرارية المصارف عينة البحث

سيتم قياس استمرارية

المصارف عينة البحث لتقييم مدى قدرتها على الاستمرارية في المستقبل المنظور وسيتم قياسها باستخدام نموذج ( Sherrod ) والذي تم عرضه في الجانب النظري، اذ تم اختيار هذا النموذج يعتبر من النماذج الحديثة المستخدمة لقياس الاستمرارية و يلائم ايضاً البيانات المالية المتوفرة للمصارف عينة البحث و كذلك لطبيعة مراكز العملات الاجنبية، ويصاغ هذا النموذج من خلال المعادلة التالية والتي تمثل مجموعة مستخلصة من النسب المالية:

$$Z = 17X1 + 9X2 + 3.5X3 + 20 X4 + 1.2 X5 + 0.1 X6$$

حيث ان :

Z = مؤشر الاستمرارية.

X1 : يتم استخراجها

من خلال قسمة صافي رأس المال العامل على اجمالي الموجودات.

X2 : يتم استخراجها من خلال قسمة الموجودات المتداولة على اجمالي الموجودات.

X3 : يتم استخراجها من خلال قسمة حقوق الملكية على اجمالي الموجودات.

X4 : يتم استخراجها من خلال قسمة صافي الربح قبل الضرائب على اجمالي الموجودات.

X5 : يتم استخراجها من خلال قسمة اجمالي الموجودات على اجمالي المطلوبات.

X6 : يتم استخراجها من خلال قسمة اجمالي حقوق الملكية على الموجودات الثابتة.

اذ كلما زادت قيمة المؤشر (Z) دل ذلك على قوة المركز المالي للمصرف، وكلما انخفضت دل ذلك على عدم إمكانية المصرف على الاستمرار، ويوضح الجدول (6) الفئات والمخاطر المرتبطة بقدرته الوحدات الاقتصادية على الاستمرارية.

#### جدول (6): فئات ودرجات المخاطر وقيم (Z) لتقييم قدرة الوحدات الاقتصادية على الاستمرارية

الفئة	درجة مخاطر	قيمة (Z) الفاصلة	وضع تعرض لعدم الاستمرارية
الأولى	خالية من المخاطر ( ممتازة)	$25 \leq Z$	غير معرضة
الثانية	قليلة	$25 \geq Z \geq 20$	احتمال قليل
الثالثة	متوسطة	$Z \geq 5 \leq 20$	مرجحة
الرابعة	عالية	$5 \geq Z \geq -5$	معرضة
الخامسة	عالية جداً	$Z \leq -5$	معرضة بشكل كبير

المصدر: من إعداد الباحث

يبين جدول (7) معدل قيمة (Z) (الاستمرارية) وفق نموذج (Sherrod) للمصارف عينة البحث جدول (7): معدل قيمة (Z) وفق نموذج (Sherrod) للمصارف عينة البحث للسنوات (2017-2020)

الفئات			المصارف
الثالثة	الثانية	الأولى	
		25.56	اشور الدولي
13.81			بغداد
18.02			الاقتصاد
		27.50	سومر التجاري
		34.17	عبر العراق
19.60			الخليج التجاري
	21.50		الاستثمار العراقي
14.30			الشرق الاوسط
16.11			الاقليم التجاري

المصدر: اعداد الباحث

استناداً الى ما تقدم وكما موضح في الجدول (7) يستدل الباحث وعند تطبيق نموذج (Sherrod) لتقييم مدى قدرته المصارف العراقية التجارية الخاصة بالبحوث على الاستمرارية للسلسلة الزمنية المعتمدة للبحث و الممتدة من سنة (2017) ولغاية سنة (2020) انها تقع ضمن الفئات الثلاثة الاولى (خالية من المخاطر و قليلة المخاطر و متوسطة المخاطر) وبالتالي فإنها غير معرضة لعدم القدرة على الاستمرارية في المستقبل المنظور بدرجة كبيرة . حيث كانت ثلاثة مصارف (اشور الدولي، عبر العراق و سومر التجاري) ضمن الفئة الاولى وهي الفئة التي تشير الى ان الاستمرارية خالية من المخاطر ممتازة ، و مصرف واحد ضمن الفئة الثانية وهو مصرف الاستثمار العراقي وهذه الفئة تشير الى ان الاستمرارية معرضة لمخاطر قليلة وهنا تكون عدم استمراريته قليلة، و وقعت بقية المصارف وبالباقي خمسة مصارف (بغداد، الاقتصاد، الخليج التجاري، الشرق الاوسط و الاقليم التجاري) ضمن الفئة الثالثة ذات استمرارية متوسطة المخاطر وتكون عدم قدرتهم على الاستمرارية مرجحة ويجب عليهم مراعاة ذلك وتحسين قدرتهم على الاستمرارية.



## 3-5: اثبات الفرضيات ومناقشة النتائج

## أولاً: اختبار فرضيات العلاقة

(H1). الفرضية الرئيسية الأولى: هناك علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين مخاطر مراكز العملات الأجنبية واستمرارية المصرف. باستخدام معامل الارتباط بيرسون تم اختبار مستوى العلاقة بين مخاطر مراكز العملات الأجنبية (مخاطر تغيير أسعار الصرف، مخاطر السيولة، مخاطر الالتزام) واستمرارية المصرف، والجدول (8) يظهر مصفوفة الارتباط بين متغيرات البحث.

الجدول (8): الارتباط بين مخاطر مراكز العملات الأجنبية واستمرارية المصرف

مخاطر مراكز العملات الأجنبية			استمرارية المصرف
الالتزام	السيولة	سعر الصرف	
0.231	0.568	0.253	
0.175	0.000	0.137	Sig

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS)

يلاحظ من الجدول (8) ان هناك علاقة ارتباط ايجابية (طردية) ذات دلالة معنوية بين قيمة مؤشر مخاطر السيولة واستمرارية المصرف، وبما أن قيمة مؤشر مخاطر السيولة كلما كانت أكبر دلت على انخفاض المخاطر لذا فإن هذه العلاقة الإيجابية تفسر بأن انخفاض مخاطر السيولة يرافقه ارتفاع في مستوى استمرارية المصرف. في حين لم تسجل أي علاقة معنوية بين استمرارية المصرف والمخاطر الاثنتين الأخرى. قد يعود سبب ذلك الى قلة اهتمام المصارف بمراكز العملات الأجنبية و كذلك صغر حجم العينة المدروسة ايضاً. وبناءً على ما سبق تقبل الفرضية الرئيسية الثانية جزئياً. والمتمثلة في وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين مخاطر مراكز العملات الأجنبية واستمرارية المصرف.

## ثانياً: اختبار فرضيات التأثير

(H2). الفرضية الرئيسية الثانية: هناك تأثير ذو دلالة معنوية لمخاطر مراكز العملات الأجنبية في استمرارية المصرف.

وينبثق عن هذه الفرضية الرئيسية ثلاثة فرضيات فرعية كما يلي:

(H2. 1). الفرضية الفرعية الأولى: هناك تأثير ذو دلالة معنوية لمخاطر تغيير أسعار الصرف في استمرارية المصرف.

تم صياغة معادلة انحدار خطي بسيط لتقدير استمرارية المصرف بدلالة مخاطر تغيير أسعار الصرف، لغرض معرفة مستوى تأثير الأخير في استمرارية المصرف، والجدول (9) يظهر نتائج اختبار التأثير.

الجدول (9): معادلة انحدار تأثير مخاطر تغيير أسعار الصرف في استمرارية المصرف

الأبعاد	المعامل الثابت (β <sub>0</sub> )	معامل الانحدار (β)	قيمة (T) (Sig.)	قيمة (F) (Sig.)	(R <sup>2</sup> ) المعن	(R <sup>2</sup> ) المعن
أسعار الصرف	19.014	1.205	1.525 (0.137)	2.325 (0.137)	0.0	0.064

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS)

يلاحظ من الجدول (9) ما يأتي:

1. عدم ثبات نموذج الانحدار بدلالة قيمة (F) البالغة (2.325) وهي غير معنوية عند مستوى معنوية 5%، معنى ذلك لا يمكن تقدير استمرارية المصرف بدلالة مخاطر تغيير أسعار الصرف وهذا يشير الى عدم صحة النموذج.

2. عدم ثبات معامل الحد الثابت لقيمة (T) البالغة (1.525)، بدلالة معنوية (0.137) وهي أكبر من 5% مما يدل على عدم معنوية تأثير مخاطر تغيير أسعار الصرف في استمرارية المصرف. قد يعود سبب ذلك الى قلة التغييرات في أسعار

الصرف في سنوات 2017 و 2018 و 2019، وصغر حجم العينة المدروسة ايضاً. بناءً على ما سبق ترفض الفرضية الفرعية الاولى المتمثلة في هناك تأثير ذو دلالة معنوية لمخاطر تغيير أسعار الصرف في استمرارية المصرف. ويظهر ما يأتي معادلة الانحدار الخاص بالتأثير:

$$\text{Going Concern} = \beta_0 + \beta_1 \text{Risk Exchange} + e$$

إذ أن:

(Going Concern): استمرارية المصرف

(Risk Exchange): مخاطر تغيير أسعار الصرف لمراكز العملات الأجنبية

(e): البواقي

وبتفريغ البيانات

$$\text{Going Concern} = 19.014 + 1.205 \text{Risk Exchange} + e$$

(H2. 2). الفرضية الفرعية الثانية: هناك تأثير ذو دلالة معنوية لمخاطر السيولة في استمرارية المصرف. تم صياغة معادلة انحدار خطي بسيط لتقدير استمرارية المصرف بدلالة مخاطر السيولة، لغرض معرفة مستوى تأثير الأخير في استمرارية المصرف، والجدول (10) يظهر نتائج اختبار التأثير.

الجدول (10): معادلة انحدار تأثير مخاطر السيولة في استمرارية المصرف

الأبعاد	المعامل الثابت (β0)	معامل الانحدار (β)	قيمة (T) (Sig.)	قيمة (F) (Sig.)	(R <sup>2</sup> ) المعدل	(R <sup>2</sup> ) المعدل
السيولة	18.074	1.609	4.023 (0.000)	16.189 (0.000)	0.303	0.323

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS)

يلاحظ من الجدول (10) ما يلي:

1. ثبات نموذج الانحدار بدلالة قيمة (F) البالغة (16.189) وهي معنوية عند مستوى معنوية 5%، معنى ذلك يمكن تقدير استمرارية المصرف بدلالة مخاطر السيولة وهذا يشير الى صحة النموذج.
2. ثبات معامل الحد الثابت لقيمة (T) البالغة (4.023)، بدلالة معنوية (0.000) وهي أقل من 5% مما يدل على معنوية تأثير مخاطر السيولة في استمرارية المصرف.
3. تدل قيمة بيتا (β) البالغة (1.609) الموجبة على أن التأثير ايجابي (طردي)، بمعنى كلما زاد قيمة مؤشر مخاطر السيولة (أي انخفاض تلك المخاطر) فإن ذلك سيؤدي إلى تأكيد استمرارية المصرف.
4. تشير قيمة معامل التحديد المعدل (R<sup>2</sup>) البالغة (0.323) على أن مخاطر السيولة يفسر ما نسبته (32.3%) من التغيرات الحاصلة في استمرارية المصرف وهي نسبة جيدة وأن نسبة التفسير المتبقية البالغة (67.7%) تعود لمسببات وعوامل اخرى غير ظاهرة في النموذج الحالي. بناءً على ما سبق تقبل الفرضية الفرعية الثانية. المتمثلة في وجود تأثير ذو دلالة معنوية لمخاطر السيولة في استمرارية المصرف ويظهر ما يلي معادلة الانحدار الخاص بالتأثير:

$$\text{Going Concern} = \beta_0 + \beta_1 \text{Risk Liquidity} + e$$

إذ أن:

(Going Concern): استمرارية المصرف

(Risk Liquidity): مخاطر السيولة لمراكز العملات الأجنبية

(e): البواقي

وبتفريغ البيانات

$$\text{Going Concern} = 18.074 + 1.609 \text{ Risk Liquidity} + e$$

(H2. 3). الفرضية الفرعية الثالثة: هناك تأثير ذو دلالة معنوية لمخاطر الالتزام في إستمرارية المصرف.

تم صياغة معادلة انحدار خطي بسيط لتقدير استمرارية المصرف بدلالة مخاطر الالتزام، لغرض معرفة مستوى تأثير الأخير في استمرارية المصرف، والجدول (11) يظهر نتائج اختبار التأثير.

الجدول (11): معادلة انحدار تأثير مخاطر الالتزام في استمرارية المصرف

الأبعاد	المعامل الثابت (β0)	معامل الانحدار (β)	قيمة (T) (Sig.)	قيمة (F) (Sig.)	(R <sup>2</sup> )	(R <sup>2</sup> ) المعدل
الالتزام	20.388	5.158	1.386 (0.175)	1.921 (0.175)	0.053	0.026

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (SPSS)

يلاحظ من الجدول (11) ما يأتي:

1. عدم ثبات نموذج الانحدار بدلالة قيمة (F) البالغة (1.921) وهي غير معنوية عند مستوى معنوية 5%، معنى ذلك لا يمكن تقدير استمرارية المصرف بدلالة مخاطر الالتزام وهذا يشير الى عدم صحة النموذج.
2. عدم ثبات معامل الحد الثابت لقيمة (T) البالغة (1.386)، بدلالة معنوية (0.175) وهي أكبر من 5% مما يدل على عدم معنوية تأثير مخاطر الالتزام في استمرارية المصرف. قد يعود سبب ذلك لكون معظم المصارف ملتزمة بالنسبة المحددة للمراكز و كذلك صغر حجم العينة المدروسة ايضاً. بناءً على ما سبق ترفض الفرضية الفرعية الثالثة. عليه تقبل الفرضية الرئيسية الثانية جزئياً. والمتمثلة في وجود تأثير ذو دلالة معنوية لمخاطر الالتزام في إستمرارية المصرف ويظهر ما يأتي معادلة الانحدار الخاص بالتأثير:

$$\text{Going Concern} = \beta_0 + \beta_1 \text{ Risk Commit} + e$$

إذ أن:

(Going Concern): استمرارية المصرف

(Risk Commit): مخاطر الالتزام لمراكز العملات الأجنبية

(e): البواقي

وبتفريغ البيانات

$$\text{Going Concern} = 20.388 + 5.158 \text{ Risk Commit} + e$$

(H3) الفرضية الرئيسية الثالثة: يتباين تأثير مخاطر مراكز العملات الأجنبية في استمرارية المصرف.

ولاختبار هذه الفرضية تم وضع معادلة انحدار متعدد لتقدير استمرارية المصرف بدلالة المخاطر الثلاثة لمراكز العملات الأجنبية (مخاطر تغيير أسعار الصرف، مخاطر السيولة، مخاطر الالتزام) للوصول إلى مدى تأثير الأخير في إجراءات التدقيق، وفي عملية تحليل البيانات هذه تم استخدام اسلوب الانحدار المتعدد الراجع (Multiple Regression Backward) القائم على استبعاد الأبعاد الأقل تأثيراً في المتغير التابع. والجدول (12) يظهر نتائج اختبار تأثير مخاطر مراكز العملات الأجنبية في استمرارية المصرف.

## الجدول (12): نتائج تحليل الانحدار الراجع لتأثير مخاطر مراكز العملات الأجنبية في استمرارية المصرف

المعايير	المعامل الثابت (β0)	معامل الانحدار (β)	قيمة (T) (Sig.)	قيمة (F) (Sig.)	(R <sup>2</sup> )	(R <sup>2</sup> ) المعدل
السيولة	18.074	1.609	4.023 (0.000)	16.189 (0.000)	0.323	0.303

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (SPSS).

ويمثل الجدول (12) خلاصة نتائج عدة اختبارات تمت خلال معادلة الانحدار الراجع (Backward)، إذ اظهر الاختبار ثلاثة نماذج من معادلة الانحدار كان هذا اخرها، إذ تم استبعاد اثنين من المخاطر وهي (تغير أسعار الصرف و الالتزام) والإبقاء على نوع واحد فقط من المخاطر نظراً لكونها ذات تأثير معنوي، وخلاصة هذا الجدول هي ما يلي:

1. ثبات نموذج معادلة الانحدار حيث بلغت قيمة (F=16.189) وهي معنوية عند مستوى دلالة (5%)، معنى ذلك يمكن تقدير استمرارية المصرف بدلالة مخاطر السيولة كأحد مخاطر مراكز العملات الأجنبية وهذا يشير الى صحة النموذج.
2. ثبات معنوية معاملات انحدار لوحد من مخاطر مراكز العملات الأجنبية والحد الثابت حيث سجلت قيمة (T) مستوى معنوية أقل من 5%، مما يؤكد ثبوت معنوي تأثير هذه المخاطر، وقد لوحظ حسب معامل بيتا (β) أن مخاطر السيولة كانت ذات تأثير معنوي إيجابي، وهذه النتائج تؤكد على تباين تأثير مخاطر مراكز العملات الأجنبية من حيث درجة التأثير.
3. بلغت قيمة معامل التحديد المعدل (Adjusted R<sup>2</sup>) = (0.303)، مما يدل على أن مخاطر مراكز العملات الأجنبية تقدر ما نسبته 30.3% من التغيرات التي تحدث في استمرارية المصرف. وبناءً على ما سبق تقبل الفرضية الرئيسية الثالثة. والمتمثلة في تباين تأثير مخاطر مراكز العملات الأجنبية في استمرارية المصرف.

ويظهر ما يأتي معادلة الانحدار الخاص بالتأثير:

$$\text{Going Concern} = \beta_0 + \beta_1 \text{Risk Liquidity} + e$$

إذ أن:

(Going Concern): إجراءات التدقيق

(Risk Liquidity): مخاطر السيولة لمراكز العملات الأجنبية

(e): البواقي

ويتفرغ البيانات

$$\text{Going Concern} = 18.074 + 1.609 \text{Risk Liquidity} + e$$

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

1. ان النوع المفتوح لمركز العملات الأجنبية لغير اغراض المتاجرة الاجمالي لدى المصارف بصاحبه مخاطر عالية نسبياً فاذا كان ذي وضع مدين فان انخفاض أسعار الصرف تؤدي الى خسائر وحسب قيمة صافي المركز وما يحوي واذا كان ذي الوضع الدائن فان اي ارتفاع لأسعار الصرف يؤدي الى خسائر و حسب قيمة صافي المركز و ما يحوي بالإضافة الى المخاطر الاخرى المرتبطة بالمركز.
2. ان عدم التزام المصارف بالنسبة المحددة وفق تعليمات البنك المركزي العراقي لاصافي مركز العملات الأجنبية الاجمالي بالنسبة الى رأس المال والاحتياطيات السليمة ممكن ان يؤثر على استمرارية المصرف بسبب فرض الغرامات على المصارف المتجاوزة للنسبة المحددة وتكون هذه الغرامات كبيرة كلما كانت نسبة التجاوز كبيرة مقارنة بالنسبة المحددة.
3. اظهرت نتائج ان مخاطر السيولة لمراكز العملات الأجنبية لها تأثير على استمرارية المصارف، وعليه ان عدم التطابق

في هيكل الاستحقاق للعملات الأجنبية، يؤدي الى مخاطر سيولة ، وان استغلال السيولة النقدية بالعملات الأجنبية في تمويل المشاريع التمويلية والاستثمارية.

### ثانياً: التوصيات

1. على المصارف ان تجعل مراكز العملات الأجنبية لغير أغراض المتاجرة مغلقة او مفتوحة بمبالغ قليلة نسبياً لضمان عدم تعرضها للمخاطر المرتبطة بمراكز العملات الأجنبية لغير أغراض المتاجرة.
2. على المصارف الالتزام بالنسبة المحددة لصافي مركز العملات الأجنبية الاجمالي بالنسبة الى رأس المال والاحتياطيات السليمة التي تحددها التعليمات رقم (4) لتسهيل تنفيذ قانون المصارف وتعليمات البنك المركزي العراقي لما لها من اثر على استمرارية المصرف.
3. عدم تجميد السيولة النقدية بالعملات الأجنبية واستغلالها في نشاط المصرف واستثمارها بشكل جيد مما ينعكس إيجاباً على ارباح المصرف. ووضع نظام إدارة (قياس ومراقبة والتحكم) لمراكز السيولة الخاصة بالعملات الرئيسية التي ينشط التعامل بها، بالإضافة إلى تقييم احتياجات السيولة الإجمالية من العملات الأجنبية، ووضع استراتيجية وتحليلها للسيولة الخاصة بكل عملة اجنبية يتعامل بها.

### المصادر :

#### أولاً : المصادر العربية : القوانين والتشريعات والأنظمة والتعليمات والنشرات والوثائق الرسمية و الاصدارات

1. قانون المصارف العراقي رقم (94) لسنة 2004.
2. تعليمات رقم (4) لسنة 2011 لتسهيل تنفيذ قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004.
3. التعليمات المصرفية الصادرة عن البنك المركزي العراقي.
4. التقارير المالية السنوية لمصرف اشور الدولي (2017-2020).
5. التقارير المالية السنوية لمصرف بغداد للاستثمار (2017-2020).
6. التقارير المالية السنوية لمصرف الاستثمار العراقي (2017-2020).
7. التقارير المالية السنوية لمصرف الاقتصاد (2017-2020).
8. التقارير المالية السنوية لمصرف الخليج التجاري (2017-2020).
9. التقارير المالية السنوية لمصرف الاقليم التجاري (2017-2020).
10. التقارير المالية السنوية لمصرف الشرق الاوسط (2017-2020).
11. التقارير المالية السنوية لمصرف سومر التجاري (2017-2020).
12. التقارير المالية السنوية لمصرف عبر العراق (2017-2020).
13. برنامج الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) اصدار 23.

#### ثانياً : الكتب العربية

1. ابو نصار، محمد، حميدات، جمعة، (2019)، "معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية"، الطبعة الثالثة، عمان، الاردن.
2. حسن، توفيق عبد الرحيم يوسف، (2010)، " الادارة المالية الدولية والتعامل بالعملات الأجنبية"، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، الاردن.
3. شبيب، دريد كامل، (2020)، " إدارة البنوك المعاصرة"، دار المسيرة، الطبعة الثالثة، عمان، الاردن.

#### ثالثاً -الرسائل والاطاريح والبحوث

1. سعيد، أمين عبد الجليل، (2021)، " دور التحليل المالي و نماذج التنبؤ بالفشل المالي في الحد من التعثر المصرفي"، اطروحة دكتوراه في الدراسات المصرفية، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا.
2. ميرزا، سمير مبارك، (2018)، " تقويم فرض الاستمرارية للمصارف الخاصة على وفق معايير التدقيق والممارسات الدولية ) بحث تطبيقي في البنك المركزي العراقي وعينة من المصارف العاملة في العراق )، بحث مقدم إلى مجلس المعهد العالي للدراسات

المحاسبية والمالية - جامعة بغداد وهو جزء من متطلبات نيل شهادة محاسب قانوني وهي أعلى شهادة مهنية في حقل الاختصاص يتمتع حاملها بجميع حقوق وامتيازات شهادة الدكتوراه.

3. حمد، خلف محمد، ناجي، احمد فريد، (2017)، " مخاطر السيولة واثراها على ربحية المصارف التجارية (دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية في العراق)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد (52).

ثانياً: المصادر الأجنبية

#### First: Books

1. Ernst &Young, (2020), International GAAP 2020: " **Generally Accepted Accounting Practice Under International Financial Reporting Standards**", 15th Ed, Wiley, United Kingdom.
2. Jacqueline , Ducret , (2003)، "Foreign exchange risk management". e-theque، Paris.
3. Kieso, D. E, Weygandt, J. J, Warfield, T. D, Wiecek, I. M, & McConomy, B. J، (2020)، "Intermediate Accounting", 17th Ed. John Wiley & Sons.
4. Kallianiotis, J , ( 2013 ) , "Exchange Rates and International Financial Economics: History, Theories, and Practices"، Springer.
5. Steiner, Bob, (2002), "Foreign Exchange and Money Markets", Butterworth-Heinemann, USA.
6. Greuning, VanHennie, and Bratanovic SonjaBrajovic, (2020), "Analyzing banking risk: a framework for assessing corporate governance and risk management" ،4th Ed ,World Bank publications.
7. Flood Joanne M ، (2018)، "Interpretation and Application of Generally Accepted Accounting Principles" ، John Wiley & Sons.
8. Lo, Kin, and George Fisher،(2020)،" Intermediate Accounting", Vol. 1. 4th Ed، Pearson Education Canada.
9. Jankensgard. H.,Oxelheim, &, L, Alvinussen, A, (2020), "Corporate foreign exchange risk management", John Wiley & Sons, United Kingdom.
10. Choudhry, Moorad, (2018),"An introduction to banking: principles, strategy and risk management", 2th Ed, John Wiley & Sons, U K.

#### Second: Research and Thesis

1. Anghelache , Constantin , Mădălina Gabriela Anghel, and Dana Luiza Grigorescu. (2019). "Currency risk management model" ،Theoretical & Applied Economics 26.3.
2. PwC ,( 2019 ) , "IFRS overview".